«بما أننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ... نؤكد أن أي حل للمشكلة الفلسطينية، لا بد وأن يتضمن اعترافا رسميا وضمانات دولية لهوية الفلسطينيين القومية من سكان إسرائيل، ولحقهم بالبقاء في وطنهم. وأن تعاد إليهم أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وأماكنهم المقدسة التي صودرت منهم، وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم السياسية والمدنية...

«... إن الممثل الحقيقي والشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، هو م.ت.ف. وأية محاولة لايجاد بديل عن م.ت.ف. في صفوف أذناب الاحتلال والرجعية العربية ما هي إلا مهزلة»[٢٠].

□ وفي بيان مشترك صادر عن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وعن لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، إثر اجتماع عقداه في الناصرة يوم ١٩٧٩/١/٢٠، أعلنت اللجنتان تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. «من أجل السلام العادل الذي يستند إلى إنهاء الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة»[٢١]. وأدانتا الجرائم التي يجري تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالبتا بوقف تعذيب السجناء العرب، ووقف العقوبات الجماعية.

□ وفي الوقت نفسه، تقريبا، كانت الحركة الوطنية التقدمية (الطلابية)، توجه مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأخير والذي كان يعقد اجتماعاته في دمشق، أكدت فيها أن الحركة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من «الشعب البارز تحت تأثير الاحتلال الصهيوني في فلسطين كلها، والذي يناضل ضد الاحتلال ببطولة نادرة»، لا تعترف بالكيان الصهيوني.

ومما جاء في المذكّرة: «إن شعبنا العربي الفلسطيني، مستمر في نضاله ببطولة ضد محاولات التصفية والتسويات، ويواجه في الوقت نفسه كل مؤامرات واستفزازات الاستعمار والصهيونية والرجعية...»[٢٢]. ودعت المذكّرة إلى توجيه منظمات المقاومة كلها وفق خطة نضالية موحدة، ورفض قرارات مجلس الأمن جميعها، وغيرها من قرارات المؤتمرات الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية. وإدانة مبادرة السادات، وإقامة جبهة وطنية عربية تضم حركات التحرر والحركات الوطنية والشعبية العربية، وتأييد جبهة الصمود والتصدي.

□ وتتابعت المواقف الراديكالية بعد ذلك، لتشمل معظم الأوساط والفئات الشعبية، والقوى والتيارات التي كانت مواقفها الوطنية توصف بالاعتدال نوعا ما. فقد عقد اجتماع مشترك بالناصرة يوم ١٩٨٠/٢/١٦، من أجل التحضير لذكرى يوم الأرض، وحضرته لجنة الدفاع عن الأراضي كما حضره ٢٧رئيس مجلس محلي، وعدد كبير من أعضاء المجالس المحلية ولجان الدفاع المحلية، وتنظيمات شعبية مختلفة، واعتبر أوسع مؤتمر قطري في تاريخ لجنة الدفاع عن الأراضي. وأصدر المجتمعون بيانا جاء فيه: «إن الأقلية العربية في إسرائيل، ما زالت تعاني من سياسة التفرقة والقهر القومي منذ قيام الدولة. إن حكام إسرائيل يتعاملون مع هذا الجزء من الشعب العربي الفلسطيني